

Distr.: General
14 March 2018

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات حكومي، وإحفا برسائلي المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/6) و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/23) و ٧ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/207)، أكتب لألفت انتباهكم إلى ثلاثة خروقات جوية لسيادة دولة قطر قامت بها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، وهي كما يلي:

أولاً - في يوم الأحد الموافق ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عند الساعة ١٥:٣٠، كانت طائرة نقل جوي عسكري إماراتية، تحمل النداء UAF 1211، متجهة إلى إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكان من المفترض أن تسلك المسار المخطط لها UP559، إلا أنها استخدمت مساراً آخر من منطقة رأس تنورة متجهة إلى شمال قطر، في المياه الإقليمية القطرية، باتجاه الإمارات، على ارتفاع ١٢ ٠٠٠ قدم، وبدون إذن مسبق من السلطات القطرية المختصة (مرفق خريطة تتبع مسار الطائرة).

وتم إبلاغ المراقبة الجوية بمملكة البحرين لإبعاد الطائرة عن الأجواء القطرية، بوصفها الجهة المعنية بإدارة الحركة الجوية في تلك المنطقة بموجب الاتفاقية بين دولة قطر ومملكة البحرين في منظمة الطيران المدني الدولي ويحق لها إبلاغ الطائرة بتغيير مسارها، إلا أن المراقبة الجوية البحرينية لم تقم بذلك رغم علمها بوجود إعلان ملاحي (النوتام) يحظر عبور أي طائرة عسكرية المياه الإقليمية القطرية إلا بعد الحصول على موافقات من السلطات المختصة في دولة قطر.

إن دولة قطر تستنكر مثل هذا التصرف وتحمل دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين المسؤولية عن الاختراق الجوي المذكور أعلاه وما يترتب عليه من آثار قانونية. وإن تواتر هذه الخروقات للمجال الجوي لدولة قطر من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة وعدم تعاون واستجابة الجهات المعنية في مملكة البحرين تعد سابقة خطيرة في عدم امتثال الدول لالتزامها بموجب القوانين والمواثيق الدولية التي تصون سيادة الدول. وتدعو دولة قطر هاتين الدولتين إلى الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية واحترامها.

ثانياً - في يوم الأحد الموافق ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، عند الساعة ١٨:٢٧، أقلعت طائرة نقل عسكرية إماراتية من نوع C-130 رقم النداء UAF 1214، وتحمل الرقم التعريفي (Mode 3) 2151 من قاعدة الشيخ عيسى في مملكة البحرين، متجهة إلى إمارة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت الطائرة تُحلق على ارتفاع ٢١ ٠٠٠ قدم وبسرعة ٣٤٠ عقدة. وفي الساعة ١٨:٥٤ لوحظ



أن الطائرة، إذا استمرت على نفس الاتجاه، سوف تدخل الأجواء القطرية، فتم الاتصال برادار حمد الدولي لإبلاغ مطار البحرين، وذلك لإبلاغ قائد الطائرة بتغيير مسارها، وفي الساعة ١٨:٥٥، وعند ملامسة الطائرة العسكرية للحدود القطرية في النقطة اتجاه ٢٣٦ درجة ومسافة ٥١ ميلا من مدينة الدوحة تم الاتصال مع الطائرة من خلال VHF/UHF Guard، فقامت الطائرة بتغيير اتجاهها إلى اليمين وخرجت في تمام الساعة ١٨:٥٧ من النقطة اتجاه ٢٢٤ درجة ومسافة ٥٥ ميلا من مدينة الدوحة (مرفق خريطة توضح مسار الطائرة والاختراق).

ثالثاً - في يوم الأربعاء الموافق ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، عند الساعة ١٢:٢٩ بالتوقيت المحلي، تم رصد دخول طائرة عسكرية بحرينية تحمل الرمز التعريفي 1211 (Mode 3) المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة قطر من النقطة اتجاه ٣٢٤ درجة ومسافة ٦٣ ميلا من الدوحة حيث كان ارتفاعها ٣٠٠ قدم وسرعتها ٣٥٠ عقدة. وفي الساعة ١٢:٢٩ تم الاتصال مع الطائرة من خلال VHF/UHF Guard، وبما أن الطائرة كانت تحلق فوق المنطقة الاقتصادية الخالصة القطرية دون تصريح دبلوماسي مسبق من قبل الجهات المعنية بدولة قطر، تم إعطاء أمر إقلاع فوري لطائرة إنذار قمرية. وفي نفس الوقت خرجت الطائرة من المنطقة الاقتصادية الخالصة من النقطة ٣١٤ درجة ومسافة ٨٥ ميلا من الدوحة.

في ضوء الخروقات الجوية المستمرة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك مملكة البحرين وانتهاكاتهما للسيادة القطرية، وما تشكله تلك الخروقات الخطيرة من انتهاك صارخ للقانون الدولي، علاوة على استمرار محاولات الدولتين لافتعال حوادث من شأنها زيادة التوتر في المنطقة ودون اعتبار لأمن دولة قطر واستقرارها، فإن حكومة دولة قطر تلفت انتباه مجلس الأمن إلى ذلك، استناداً لأحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب الأمم المتحدة باتخاذ ما يلزم، بموجب الميثاق، لحفظ السلم والأمن الدوليين ووضع حد للانتهاكات البحرينية والإماراتية المغرضة.

وختاماً، إذ تؤكد حكومة دولة قطر حرصها على ممارسة أعلى درجات ضبط النفس والالتزام بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز علاقات حسن الجوار، فإنها تدين وترفض بشدة أي خرق لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتحتفظ بكامل الحق في الرد على أي انتهاكات انسجاما مع حقها السيادي المشروع وفق أحكام القانون الدولي. وتجدد التأكيد على أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن حدودها ومجالها الجوي والبحري وأمنها القومي، وفقاً للقوانين والضوابط الدولية.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوبة الدائمة

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة



